أما التمرد الاخير ، وهو تمرد الدكتور بنيامين هليفي ، فقد حظي باهتمام واضح ، حيث انه لم يكن مجرد تمرد تنظيمي ، بل ايضا تمرد سياسي وايديولوجي . وقال البعض عن هليفي انه غير موقفه السياسي بعد «صدمة حرب تشرين » . لقد انتقل هليفي في عام ١٩٦٧ من المحكمة العليا الاسرائيلية الى الموقع الثالث في حزب حيروت ، وعلى غرار وايزمان اعتبر انضمامه انتصارا للحزب . وكان هليفي معروفا بمواقفه المتطرفة وتأييده لحركة ارض اسرائيل الكاملة كما كان من بين المؤسسين الرئيسيين لتكتل ليكود قبل الانتخابات الاخيرة ، عندما بادر الى ذلك اريئيل شارون (يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/١/٣) . وقد عين هليفي من قبل حيروت عضوا في لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، وكذلك في لجنة الدستور والقانون والقضاء . ولكن تبين ان حرب تشرين اثرت على مفاهيم هليفي السياسية ، فحاول بدوره التأثير على خط ليكود السياسي ، ولما فشل بعث برسالة الى بيغن ، في ١٩٧٥/١/١ ، واعلن فيها عن انسحابه من حيروت وبقائه في ليكود . وجاء في رسالة هليفي قوله انه اتخذ قراره « بعد حساب نفس سياسي . انني لا استطيع بعد الان تحمل مسؤولية سياسة حيروت ، التي لا تلائم نفسها مع الواقع ومتغيراته ... ان حيروت لم يتعلم درس حرب تشرين ، وهو ان القوى العسكرية في المنطقة ليست هي المقررة ، بل المقرر هو قوة وسياسة الدول الكبرى . ان السياسة التي تتجاهل القوى الضخمة العاملة في الميدان الدولي ، لا يمكن ان تنجح ، والوضع يفرض علينا التصالح مع اعدائنا — جيراننا » (دافار ، ١٩٧٥/١/٢) .

وفي تصريح له لاحدى الصحف قال هليفي ، تعقيبا على استقالته « ... لقد بدأ التوتر بيني وبين قادة حيروت [بيغن — لانداو] منذ بدء المفاوضات على اقامة ليكود ، وبما انني كنت المفاوض بين الاجنحة المختلفة، اتهمت بأنني اتنازل عن مصالح غاحل لصالح الكتل الاخرى [الصغيرة] ... لقد عارض بيغن ادخال المركز الحر في التكتل ، ولكنني اقنعته بذلك ... لقد أيدت وقف اطلاق النار مع ان قيادة حزبي رفضت ذلك ... وأيدت تأجيل الانتخابات بهدف تغيير قوائم المرشحين ، ولكن هذا لم يحدث . ودعوت الى التصالح مع المعراخ ، ولكنهم عملوا على اسكاتي . ففي حيروت لا يستطيع احد ان يدافع عن مصداقية ارائه ، فيما اذا تعارضت مع افكار مناحم بيغن » (يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/١/١٣) .

وكانت اول مرة ظهرت فيها خلافات بنيامين هليفي مع حزبه على السطح ، عندما وقع في تموز ١٩٧٤ ، هو وشنيئور زلمان ابراموف (من ليكود) مع كل من « الحمامتين » ، آرييه اليئاف وشالوم لينين (من العمل) على ما سمي « منشور الاربعة » ، الذي طالب فيه الموقعون بانضمام ليكود الى حكومة الائتلاف مع المعراخ على أساس البرنامج السياسي للحكومة ، الامر الذي ترفضه زعامة ليكود بشدة ، خاصة وان هذا البرنامج يشتمل على « التسوية الاقليمية » في الضفة الغربية (دافار ، ١٩٧٤/٧/١٧) . وقد أثار هذا المنشور غضب زعامة ليكود ، وعقدت اللجنة المركزية في حيروت اجتماعا انتقدت فيه بشدة توقيع هليفي ، حيث اتهمه احد اعضائها يتسحاق شموئيلي ، بأنه « يزرع البلبلة ويؤدي الى تدهور المعنويات » (معاريف ، ١٩٧٤/٨/٢٣)، بينما اتهمته زميلته في الحزب ، غيئولاه كوهين ، بأنه « يثير حوله ستارا من الضباب الايديولوجي ، لكي يغطي على الصدمة التي حلت به بسبب حرب يوم الغفران » (المصدر نفسه) . واما هليفي فقد دافع عن نفسه قائلا ان ٧٨ ٪ من الذين صوتوا لليكود يؤيدون توقيعه على « منشور الاربعة » ، بموجب استقصاء للرأي العام (المصدر نفسه) .

وقد اغضبت استقالة هليفي زعماء ليكود واثارت جدلا حول توقيتها وتأثيرها على حيروت وليكود ، خاصة وانها « جاءت بعد استقالة اريئيل شارون بوقت قصير ، بحيث ستسيء الى شعبية الحزب وزعيمه بيغن الذي اثبت انه لا يحتمل وجود شخصيات مركزية حوله » (دافار ، ١٩٧٥/١/٢) . وقال احد الكتاب اليمينيين ان هليفي « بدأ يتغير منذ حرب تشرين ، وغير صحيح ان اراءه تمثل الاكثرية في ليكود ومؤيديه ... ويجب عليه أن يخفف من الضجة حول استقالته » (موشي شمير — معاريف ، ١٩٧٥/١/٣) . واعتبر